مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس والعشرون– تشرين الاول ٢٠٢٣–ربيع الاول ١٤٤٥
ISSN–2536–0027

الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في بلاد الشام من خلال كتاب المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي الابن تغري بردي

المشرف د. صالح زهر الدين
الباحث ياسر عطاالله حسين
جامعة الجنان / كلية الآداب والعلوم الإنسانية/ قسم التاريخ الاسلامي

الملخص
تمثل الدراسة صورة واقعية عن أدق التفاصيل التي مرت بها مؤسسة القضاء في العصر المملوكي ، وتوضح أن القضاء في العصر المملوكي هو استمرارية لما كان عليه في العصر الأيوبي من جهة التنظيم الإداري العام لجهاز القضاء وسيادة المذهب الشافعي على بقية المذاهب الأخرى ، وايضاً من جهة الأسر التي توارثت مؤسسة القضاء ، والتعديلات التي طرأت على هذه المؤسسة وهي بمثابة التجديد الذي شهده القضاء على يد سلاطين المماليك وكان على رأس هذا التجديد هو التعددية المذهبية بحيث أصبح لكل مذهب قاضي خاص بهذا المذهب ، والدراسة مقسمة إلى أربعة فصول تناولت بدايةً أصل المماليك وطريقة دخولهم إلى المشرق الإسلامي وبروز دورهم وسطوع نجمهم في الدولة الإسلامية ، وتنظيماتهم الإدارية التي كان على رأسها القضاء بما حمله من تجديد في عدد القضاة وانتمائهم للمذاهب الإسلامية المتنوعة من (الحنفي ، المالكي ، الحنبلي) ، وتسليط الضوء على التنظيم الإداري للقضاء ومهام القضاة وأعوانهم ونوابهم وأرزاقهم ، إضافة إلى علاقة القضاة في بلاد الشام بسلاطين الدولة المملوكية وكيف كان الخط البياني لهذه العلاقة من صعود وهبوط ، وتسليط الضوء على الدور الذي كانت تلعبه مؤسسة القضاء في الدولة المملوكية أي ما هي الأدوار التي كانت مناطة بالقاضي سواء الدور السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي وهذه الأدوار تعدت المهام التقليدية للقاضي داخل مؤسسة القضاء إلى الدور الفعال والمؤثر في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، لتنتهي الدراسة بتقديم جملة من النتائج والتوصيات التي هي حصيلة البحث المتعمق في مؤسسة القضاء في العصر المملوكي .

Abstract
The study represents a realistic picture of the smallest details experienced by the institution of the judiciary in the Mamluk era, and explains that the judiciary in the Mamluk era is a continuation of what it was in the Ayyubid era in terms of the general administrative organization of the judiciary and the supremacy of the Shafi'i school over the rest of the other sects, and also on the part of the families that inherited the institution of the judiciary, and the amendments that occurred to this institution, which is the renewal witnessed by the judiciary by the Mamluk sultans and was at the head of this renewal It is the doctrinal pluralism so that each sect has its own judge for this doctrine

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس والعشرون– تشرين الاول ٢٠٢٣–ربيع الاول ١٤٤٥
ISSN–2536–0027

The study is divided into four chapters that dealt with the beginning of the origin of the Mamluks and the way they entered the Islamic East and the emergence of their role and the brightness of their star in the Islamic state, and their administrative organizations, which were headed by the judiciary, including the renewal of the number of judges and their affiliation to the various Islamic sects of (Hanafi, Maliki, Hanbali), and highlighting the administrative organization of the judiciary and the tasks of judges and their assistants, deputies and livelihoods, in addition to the relationship of judges in the Levant with the sultans of the Mamluk state and how the graph line of this relationship from ups and downs

And to highlight the role played by the institution of the judiciary in the Mamluk state, that is, what are the roles that were entrusted to the judge, whether the political, social, economic and cultural role, and these roles went beyond the traditional tasks of the judge within the judicial institution to the effective and influential role in political, social, economic and cultural life, to end the study by providing a number of results and recommendations that are the outcome of in-depth research in the institution of the judiciary in the Mamluk era‹‹.

المقدمة

إن كتاب المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي لمؤلفه يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين أبو المحاسن جمال الدين يوسف بن الأمير سيف الدين تغري بردي الأتابكي اليشبقاوي الظاهري. (ولد بالقاهرة سنة ٨١٣ هـ / ١٤١٠م - توفى بالقاهرة سنة ٨٧٤ هـ / ١٤٧٠م) (وتغري بردي محرفة من تتكري يردي، ويردي بالتركية تعني عطا الله)، وهو مؤرخ مصري كان أبوه من كبار أمراء المماليك في عهد السلطان الظاهر سيف الدين برقوق وابنه الناصر فرج بن برقوق. تتلمذ علمياً ودينياً على أيدي كبار مشايخ عصره أمثال زوج أخته قاضي القضاة جلال الدين البلقيني، وابن حجر العسقلاني، وبدر الدين العيني، وابن ظهيرة وابن عربشاه. ثم لازم مجلس شيخ المؤرخين تقي الدين المقريزي فتعلم منه حب التاريخ والتأريخ. وبذلك انتمى ابن تغري إلى طبقة الأمراء وأرباب الدولة وتتلمذ على أيدي العلماء واهل العمائم، هو كتاب ضخم، جعله يوسف بن تغري بردي ذيلاً لكتاب (الوافي) للصفدي. واستعار منه ما هو داخل في شرطه، وهو بدء قيام الدولة المملوكية في مصر، عام ٦٤٨هـ.

تشكل دراسة مؤسسة القضاء في بلاد الشام خلال العصر الملوكي فيما ذكره ابن تغري بردي في كتابه محور هذه الدراسة و تهدف إلى توضيح أن القضاء في العصر المملوكي، وهو استمرار عما كان عليه زمن الأيوبيين عموما من حيث التنظيم الإداري العام و سيادة المذهب الشافعي، ومن حيث توارثت أسر معينة تولي مناصب القضاء، ولم يكن ذلك بالأمر المستغرب، لأن المقريزي أورد: (فلما انقرضوا (أي

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس والعشرون– تشرين الاول ٢٠٢٣–ربيع الاول ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

الأيوبيين) وقامت دولة المماليك من بعدهم أبقوا سائر شعائرهم، واقتدوا بهم في جميع أحوالهم، ولكن حدث تطور هام في عهد السلطان المملوكي الظاهر ركن الدين بيبرس الذي أمر بتعيين قضاة للمذاهب الأربعة.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في القضاء فيما يشكله القضاء من معيار مهم في تصنيف المستوى الحضاري لأي أمة من الأمم، ذلك انطلاقاً من المقولة المنتشرة في الوقت الحالي، إذا كان القضاء والتعليم في أي دولة بخير، فالمجتمع والدولة بخير، لذلك سيعود البحث إلى الفترة التي عاش فيها ابن تغري بردي، الاستناد إلى ما قاله في كتابه المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي، لمعرفة الحالة القضائية التي كانت في بلاد الشام خلال فترة حياته.

أهداف البحث

لقد كتب ابن تغري اثني عشر مؤلفاً في التاريخ. كان أول كتبه «المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي» وفيه سجل تراجم أعيان عصره، واتخذ شكل السجل اليومي من عهد الناصر فرج تقريباً إلى عهد السلطان الأشرف قايتباي، وقد اعتنى ابن تغري بنهر النيل في كتابه وأحصى تقلباته وأحواله منذ الفتح الإسلامي إلى عصره. كما اهتم بالنشاط العمراني في مصر خلال العصور، ويعد تسجيل التاريخ الحضاري مع التاريخ السياسي إحدى ميزات ابن تغري، فهدف البحث هو استنتاج المعلومات الأتية:

١- معرفة الوضع العام الحضاري لبلاد الشام من خلال كتاب ابن تغري بدري المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي.

٢- استنتاج الوضع القضائي في بلاد الشام من خلال كتاب ابن تغري بدري المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي.

أسباب اختيار العنوان:

-للبحث في الناحية القضائية المتبعة في بلاد الشام من خلال كتاب المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي.

-ضرورة القيام بدراسات تختص بالوضع القضائي من خلال المؤرخين المعاصرين لتلك الفترة في منطقة عرفت بعراقتها التاريخية الحضارية.

معوقات البحث:

عند العودة إلى كتاب المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي لا بن تغري بردي لوحظ وجود أن المعلومات التي تتحدث عن القضاء في بلاد الشام ضئيلة جداً، ومتبعثرة، لذلك من أشد صعوبات ومعوقات البحث هو الشح بالمادة العلمية، لذلك سيقوم البحث على أساس استنتاج المعلومات، بين ما قاله ابن تغري، وبين ما قاله باقي المؤرخين، وبين الوضع القضائي الذي كان في بلاد الشام خلال تلك الفترة.

تمهيد:

قبيل الخوض في الأوضاع الحضارية لبلاد الشام، لا بد من التعريف بدولة المماليك ولو بشكل مقتضب للإحاطة بالإطار الزماني والمكاني للبحث.

نشأت وتأسست دولة المماليك على أنقاض الدولة الأيوبية التي شملت بلاد الشام ومصر، وفي عهد هذه الأخيرة كان ملوك بني أيوب قد أخذوا بالإكثار من شراء المماليك واستقدامهم من بلاد القوقاز والقفجاق، وتلك النواحي المجاورة والمُطلّة على بحر قزوين؛ حيث كان يتم إحضارهم وهم صغار، ومن ثم تنشئتهم وتربيتهم تربية خاصة عسكرية. حتّى إذا ما صاروا قادرين على خوض غمار الحروب يستعين بهم ملوك بني أيوب في حروبهم ومعاركهم، فضلاً عن أعمال الخدمة وما شابه ذلك من الأعمال التي كانوا يكلّفون القيام بها.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس والعشرون– تشرين الاول ٢٠٢٣–ربيع الاول ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

كان ملوك بني أيوب يتنافسون ويتخاتلون بأعداد مماليكهم حتّى صار عدد المماليك الذين يحوزهم ويملكهم أحد أمراء بني أيوب دليلاً على الثراء والسلطان والنفوذ والمكانة الاجتماعية. ومع مرور الوقت أخذ عددهم يتزايد ويتكاثر. ومع تزايد أعدادهم أخذ نفوذهم وسطوتهم وتحكّمهم بمقاليد الأمور يتزايد شيئاً فشيئاً، في الوقت الذي أخذت فيه دولة بني أيوب بالضعف مع توجّه ملوكها وأمرائها إلى حياة الترف والبذخ وانشغالهم بذلك، وبالصراعات فيما بينهم عن أمور الدولة وشؤون الرعيّة ومصالحها، حتّى فسدت الأحوال وأتيحت الفرصة للمماليك للانقلاب على أسيادهم وتولّي شؤون الحكم.

كانت بداية دولة المماليك سنة ٦٤٨هـ/ ١٢٥٠م حين تقلّد الحكم عز الدين أيبك الصالحي، أحد مماليك الملك الأيوبي الصالح أيوب، الذي توفي وانتقل الحكم إلى زوجته شجرة الدر التي تزوّجت عز الدين أيبك وتنازلت له عن الحكم فيما بعد.

استمرت دولة المماليك منذ تأسيسها وحتى سقوطها ٢٧٥ سنة. حيث كان سقوطها على يد العثمانيين الذي ألحقوا بالمماليك عدة هزائم أولها في معركة مرج دابق سنة ٩٢٢هـ/ ١٥١٦م والتي سيطر على إثرها العثمانيون على بلاد الشام، وأخرها سنة ٩٢٣هـ/ ١٥١٧م في معركة الريدانية التي دخل العثمانيون على إثرها مصر وسيطروا على القاهرة وأسقطوا حكم المماليك.

بسطت دولة المماليك وعاصمتها القاهرة سلطانها على الأراضي الممتدة من شمال بلاد الشام طرطوس وحلب وملطية، وشرقاً حتى الفرات، وجنوباً حتى جنوب مصر، وغرباً على ساحل المتوسط حتّى برقة. كما كانت الحجاز في شبه الجزيرة العربية تحت سيادتها. وامتد سلطانها في بعض الأحيان ولكن لفترات قصيرة إلى شرق الفرات حتّى بغداد عاصمة إقليم العراق. لكن كان نفوذاً إسمياً لم يتعدّاه لوجود حقيقي فعلي في تلك البلاد. يقسّم تاريخ دولة المماليك إلى مرحلتين رئيستين، الأولى: أطلق عليها دولة المماليك البحرية التي أسسها عز الدين أيبك واستمرت منذ التأسيس وحتى سنة ٧٨٤هـ/ ١٣٨٢م. والمرحلة الثانية: دولة المماليك البرجية أو الجركسية التي أسسها الظاهر برقوق واستمرت من سنة ٧٨٤هـ/ ١٣٨٢م حتى سنة ٩٢٣هـ/ ١٥١٧م. وفي الحقيقة لم يكن هناك اختلاف جوهري بين المرحلتين من حيث أسلوب الإدارة ونمط الحكم، وإنما كان مجرد انتقال للسلطة من فئة مملوكيةٍ إلى فئةٍ أخرى.

في الحقيقة كانت الأحداث المصيرية في المنطقة وتاريخ الإسلام في تلك المرحلة من التاريخ الإسلامي من صنع المماليك البحرية، خصوصاً ما يتعلق بصدّ المغول في معركة عين جالوت ودفع خطرهم عن بلاد الشام ومصر. وكذلك كبح جماح الصليبيين في المنطقة، ومن ثم تصفية وجودهم فيها إلى الأبد[١].

كانت هذه مقدمة وجيزةٌ ومختصرةٌ عن دولة المماليك عموماً، وفيما يلي المبحث الأول:

المبحث الأول

الحياة الاجتماعية والثقافية في بلاد الشام من خلال كتاب ابن تغري بردي المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي

كانت بلاد الشام الإقليم الشمالي للدولة المملوكية وبالتالي جزءاً منها ويجري عليها ما يجري على مصر خاصة ما يتعلق بالوضع الاجتماعي والتقسيم الطبقي الذي كان سائداً في الدولة المملوكية. وعليه فالمجتمع الشامي كان مقسّماً لعدة طبقاتٍ، أبرزها:

أولاً: فئة الأمراء المماليك، أو الطبقة الخاصة: وهم النخبة الحاكمة من الأمراء وأصحاب السلطان والنفوذ، الذين استأثروا لأنفسهم بالمناصب والوظائف الإدارية الهامة، فضلاً عن قيادة الجيش. كما انفردوا بحيازة الإقطاعات الكبيرة والواسعة؛ كان يتملكهم شعور أنهم يشكلون طبقةً نبيلةً متمايزةً، لذا عاشوا غرباء عن وسطهم المحيط بهم[٢].

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس والعشرون– تشرين الاول ٢٠٢٣–ربيع الاول ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

ثانياً: فئة الأعيان: تشمل كبار التجار والعلماء والقضاة والمشايخ والوعاظ ذوو المكانة الاجتماعية وموضع الاحترام من قبل عامة الناس. كانت توكل لهم بعض الأعمال الحكومية، وعليه كان لهم امتيازات خاصة لدى نواب الدولة المملوكية في بلاد الشام[٣]. وكان موقعهم وسطٌ بين طبقة الأمراء وعامة الناس. فحالة العزلة التي كان يعيشها الأمراء المماليك بحكم كونهم مكوّناً غريباً عن المجتمع الشامي، اقتضى وجود وساطة بينهم وبين أهل البلاد، وفئة الأعيان كانت تشغل هذا الدور. فكانوا بما أوكل إليهم من أعمال ديوانيةٍ وكتابيةٍ دعامة المماليك في الحكم، خاصةً رجال الدين الذين كانوا وما زالوا أصحاب تأثيرٍ كبيرٍ على عامة الناس[٤].

ثالثاً: فئة العوام: وتشمل باستثناء ما ذكر سابقاً، جميع رعايا الدولة، والتجار، وأرباب الحرف والمهن، فضلاً عن الفلاحين الذين كانوا يعيشون في فقر مدقعٍ ومزريٍ للغاية. والعوام بشكل عام كانوا دافعي الضرائب الرئيسين. ومما زاد وضعهم سوءاً كثرة الضرائب والمظالم المفروضة عليهم من السلطات وأصحاب الإقطاعات. كما كانوا محرومين من جميع الامتيازات كالتعلّم وشغل المناصب[٥].

رابعاً: فئة أهل الذمة: كانت غالبية أهالي بلاد الشام من المسلمين الذين انحصرت بهم سائر الامتيازات في الدولة. وكانوا موزّعين بشكل أساسي على المذاهب الرئيسة من شافعية وحنبلية وبنسب أقل من حنفية ومالكية، لكن وجد إلى جانب المسلمين النصارى واليهود. أما النصارى فوجودهم في بلاد الشام قديم، يعود إلى بداية الفتح الإسلامي لها. ولقد أخذهم المسلمون في معظم الأحيان بعين الرحمة والتسامح الديني والأخوّة الإنسانية بعيداً عن التفرقة والتمييز والتعصب الديني. كما كانوا مشمولين برحمة السلطان وحمايته، حتى تمكن العديد منهم من الوصول إلى وظائف مرموقةٍ في السلطنة. كما اشتغلوا في التجارة وكان منهم من أصحاب المهن. كما كان لهم شهرةٌ في صناعة الخمور. وكان لهم من يرعى شؤونهم من رجال الدين الذين كانوا صلة الوصل بينهم وبين نواب السلطنة في بلاد الشام. بشكلٍ عامٍ يمكن القول إنهم كانوا من مكوّنات المجتمع الرئيسة في بلاد الشام، ولم يواجهوا أي مصاعب مع وسطهم المسلم المحيط بهم باستثناء أيام الفتن الداخلية التي كان يطولهم منها بعضاً من جور السلطات وظلمها بتأثير المتعصّبين من رجال الدين والفقهاء، كأن يفرض عليهم ارتداء زي معينٍ مثلاً[٦].

أما اليهود، كانوا كذلك قد عاشوا في المجتمع الشامي بأمنٍ وسلامٍ وبتسامحٍ. اشتغل معظمهم في التجارة. وكان لهم كالنصارى من يرعى شؤونهم ويديرها مع السلطات المملوكية. وكان زعيمهم يدعى "رأس الجالوت"[٧].

خامساً: فئة الزعر: تشمل فئة الزعر أولئك المنتفعين من الاحتيال والأعمال التي تحرّمها الشريعة الإسلامية والتقاليد الاجتماعية مثل السمسرة والصيرفة وتجارة الرقيق ومتعاطي الدعارة من رجالٍ ونساءٍ[٨]. وكذلك أعمال السلب والنهب. ومع مرور الوقت زادت أهميتهم السياسية والاجتماعية حين أخذوا بالانخراط في الصراعات بين الأمراء المماليك مقابل ما يقدم لهم من مال. كما اشتركوا في الثورات إما لجانب السلطان أو ضدّه دون أن يكون لهم مبدأ سوى مصلحتهم الخاصة وما يحققه لهم هذا التحالف من منفعة ذاتية[٩].

من خلال ما سبق يمكن ملاحظة أن طبيعة المماليك الغريبة عن أهالي البلاد وعاداتهم وتقاليدهم جعلتهم على الدوام بعيدين عن الاندماج، فضلاً عن عدم سعيهم لذلك أصلاً. فقد ظلوا على الدوام فئةً منعزلةً اهتمّت بمصالحها وإدارة شؤونها بمعزلٍ عن هموم عامة الناس وتطلعاتهم، إلا ما يخدم مصالحهم ويضمن استقرار سلطانهم، الأمر الذي عمّق الشرخ الطبقي بين فئات المجتمع الذي تألف بشكلٍ أساسي من فئةٍ حاكمةٍ متسلطةٍ تتمتع بالرفاه ومصادر الثروة، وفئة الأعيان التي تدور بفلكها وتعمل لصالحها وتشكل

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس والعشرون– تشرين الاول ٢٠٢٣–ربيع الاول ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

الوسيط بين هؤلاء الغرباء وأهل البلاد. وفئات أخرى أقل شأناً من دافعي الضرائب فلاحين وتجار وحرفيين، الأمر الذي أفرز فئةً جعلت من السلب والنهب والقتال المأجور وسيلةً لتحقيق ذاتها وتفعيل دورها في المجتمع.

وبعد سقوط بغداد عاصمة الخلافة العباسية بيد المغول أصبحت القاهرة عاصمة الدولة المملوكية وريثة بغداد دينياً وسياسياً والرافعة الثقافية للعالم العربي الإسلامي، فقصدها أهل العلم والثقافة قادمين إليها من مشرق ومغرب العالم الإسلامي. أما بلاد الشام بحواضرها الرئيسة دمشق وحلب وحمص وحماة فقد كانت كذلك الأمر مركزاً لاستقطاب العلماء وأهل العلم والثقافة. وخير مثالٍ على ذلك ابن عصفور علي بن مؤمن النحوي الإشبيلي المتوفى سنة ٦٦٩هـ/ ١٢٧٠م الذي قدم بلاد الشام من الأندلس واستقر في حلب[١٠]. كما نبغ فيها علماءٌ في مختلف ميادين العلوم العقلية والنقلية، كالتفسير، الحديث، القراءات، الفقه، النحو، البلاغة، التاريخ، والمنطق وغيرها من ميادين العلوم. وفيما يلي نبذة عن أشهر وأبرز الأعلام الذين ظهروا في بلاد الشام زمن السلطنة المملوكية وكان لهم أثرهم في الحياة الثقافية لبلاد الشام والعالم الإسلامي عموماً:

- أبو شامة، عبد الرحمن بن اسماعيل المتوفى سنة ٦٦٥هـ/ ١٢٦٧م صاحب كتاب "الروضتين في أخبار الدولتين". كما اختصر كتاب "تاريخ دمشق" لابن عساكر، وهو مؤرّخ ومحدّث، أقام بدمشق ودرّس بدار الحديث الأشرفية[١١].
- ابن العديم، عمر بن أحمد بن أبي جرادة العقيلي الحلبي الحنفي، المتوفى سنة ٦٦٠هـ/ ١٢٦٢م، فقيه ومحدّث ومؤرّخ، صاحب كتاب "زبدة الحلب من تاريخ حلب"[١٢].
- ابن خلكان، أحمد بن محمد، صاحب كتاب وفيات الأعيان"، اشتغل في التأريخ فضلاً عن كونه قاضياً تولى قضاء دمشق التي سكنها وتوفي فيها سنة ٦٨١ه/ ١٢٨٢م[١٣].
- ابن واصل، جمال الدين محمد بن سالم المتوفى سنة ٦٩٧هـ/ ١٢٩٨م، صاحب كتاب "مفرج الكروب في دولة بني أيوب"، وهو من حماة وتعلّم بدمشق، درّس في حماة ودمشق[١٤].
- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم النميري الحراني الحنبلي، المتوفى سنة ٧٢٨هـ/ ١٣٢٨م، دمشقي الدار والوفاة. برع في الحديث، إماماً في التفسير، عالماً باللغة، تولّى فيها رئاسة المذهب الحنبلي، وله تصانيف كثيرةٌ[١٥].
- أبو الفداء، الملك المؤيد اسماعيل بن الأفضل علي بن الملك المظفر محمود الأيوبي، المتوفى سنة ٧٣٢هـ/ ١٣٣٢م، اشتغل في التأريخ والفقه، وقرّب إليه أهل العلم والأدب. أعطاه الناصر محمد نيابة حماة سنة ٧٢٠هـ/ ١٣٢٠م[١٦].
- الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان المتوفى سنة ٧٤٨هـ/ ١٣٤٧م، كان مؤرخاً اختص برجال الحديث وطبقاتهم. من أشهر كتبه "تاريخ الإسلام". سكن دمشق وتنقّل في نواحي الشام[١٧].
- تاج الدين السبكي، عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي، المتوفى سنة ٧٧١هـ/ ١٣٦٩م، اشتغل في القضاء وتولّى قضاء دمشق. اهتم بالحديث والفقه والأصول. كان ماهراً بالأدب، كما كان مؤرّخاً. من أشهر مؤلفاته "طبقات الشافعية"[١٨].

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس والعشرون– تشرين الاول ٢٠٢٣–ربيع الاول ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

- ابن كثير، اسماعيل بن عمر، المتوفى سنة ٧٧٣هـ/ ١٣٧١م، صاحب كتاب "البداية والنهاية". سكن دمشق وانتهت إليه رئاسة العلم والتاريخ والحديث والتفسير فيها. تتلمذ على يد الشيخ ابن تيمية[١٩].
- السبكي، ولي الدين عبد الله بهاء الدين محمد بن عبد البر المتوفى سنة ٧٨٥هـ/ ١٣٨٣م. تولّى الخطابة في دمشق ودرّس في مدارسها، كالشامية الجوانية، الأتابكية، القيمرية، ودار الحديث الأشرفية[٢٠].
- برهان الدين الحلبي المعروف بالقوف، المتوفى سنة ٨٤١ه/ ١٣٤٠مـ، ولد ونشأ وتوفي بحلب. اشتغل في الفقه والقراءات والتصريف والبديع والتصوف[٢١].

كان الإقبال والاهتمام بعلوم الدين والتأريخ قد استدعى بالضرورة الاهتمام بعلوم اللغة العربية لضرورتها ولزومها لهذا الغرض، وبرز في هذا الميدان عدد من الأعلام كان من أشهرهم:

- أبو مالك جمال الدين محمد بن عبد الله الشافعي الجياني الطائي، المتوفى سنة ٦٨٦هـ/ ١٢٨٧م الذي نزل دمشق وقصد حلب. تولّى التدريس في الجامع الأموي. ومن أشهر كتبه "الخلاصة" المعروف "بالألفية" الذي صنّفه في حماة والذي يعنى باللغة العربية وعلومها[٢٢].

كما ظهر الاهتمام بالعلوم العقلية في بلاد الشام، بالرغم مما كانوا يتعرضون له من اضطهاد السلطات المملوكية في كثير من الأحيان بتحريض من الفقهاء ورجال الدين المتعّصبين، الأمر الذي ذهب ضحيّته الكثير من رجال العلوم العقلية. ومثال ذلك مقتل جماعة من المتفلسفين في حلب مثل ابن صدقة، أحمد بن محمود الحلبي[٢٣]، وممن اشتهر بالعلوم العقلية في بلاد الشام:

- قطب الدين الشيرازي، الفارسي الذي قدم دمشق واستقر بها ودرّس بها كتاب الكشّاف للزمخشري، وكتاب القانون والشفاء لابن سينا[٢٤].
- ابن النفيس، علاء الدين علي بن أبي الجرم الدمشقي، المتوفى سنة ٦٨٧هـ/ ١٢٨٩م، والذي اشتهر في الطب. وألف العديد من الكتب في هذا المجال، مثل "الشامل في الطب"، "المهذب في الكحل"، "الموجز" و "شرح القانون لابن سينا"[٢٥].
- ابن الزعيفريني، أحمد بن يوسف المتوفى سنة ٨٣٠هـ/ ١٤٢٧م، الذي اشتهر في الأدب والشعر[٢٦].

المبحث الثاني

الجانب الاقتصادي في بلاد الشام من خلال كتاب ابن تغري بردي المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي

تُعدّ الحياة الاقتصادية في أي مجتمع إنساني وفي أي زمنٍ الأكثر تأثراً بالحياة السياسية. فلتحقيق الازدهار الاقتصادي. لابد من تحقيق الاستقرار السياسي وضمان الأمن كشرط أساسي لتحقيق الرفاه الاقتصادي، وعليه فالأزمات السياسية من الأسباب الرئيسة في حدوث المشاكل الاقتصادية. وفي قراءةٍ سريعةٍ للوضع السياسي في بلاد الشام يمكن الوصول إلى معرفة الوضع الاقتصادي الذي كان سائداً خلال فترة البحث. فبلاد الشام لم تشهد استقراراً سياسياً لمدة طويلة من الزمن طوال فترة السيطرة المملوكية عليها. فقد كانت كثيرة الاضطراب من فتن داخلية أثارها الأمراء المماليك. كذلك تعدّدت القوى السياسية الفاعلة على ساحتها من مماليك وفرنجةٍ ومغول، وما نتج عن ذلك من حروبٍ وصراعاتٍ فيما بينهم للسيطرة على بلاد الشام. كل ذلك أدى إلى اضطراب حبل الأمن وجعلها بعيدة عن الاستقرار السياسي اللازم لتحقيق الازدهار الاقتصادي.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس والعشرون– تشرين الاول ٢٠٢٣–ربيع الاول ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

بطبيعة الحال كانت الزراعة النشاط الاقتصادي الأول لأي مجتمع بشريٍ منذ فجر التاريخ. وفي بلاد الشام زمن المماليك كان النشاط الزراعي مرتبطاً بنظام الإقطاع العسكري الذي كان سائداً في الدولة المملوكية. فالأراضي الزراعية كانت تُوزَّع على العسكر لقاء خدمتهم العسكرية كل حسب مرتبته. ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد، وإنما تعدّاه إلى إقطاع موارد الدولة الأخرى وخاصة الضرائب كالخراج مثلاً. فكل من كان يوكل إليه القيام بأي مهمةٍ إداريةٍ أو أمنيةٍ كان يُخصّص له الإقطاع الذي يقابل المهمة التي توكل إليه[٢٧]. وعليه، ومن ذلك يمكن استخلاص الواقع الاقتصادي الزراعي في بلاد الشام زمن المماليك:

١- ارتبط الإقطاع الزراعي بالوظيفة الموكلة لصاحب الإقطاع، واستمراره كصاحب لهذا الإقطاع كان مرهوناً بمدة بقائه في العمل الموكل إليه. وعليه اتجه صاحب الإقطاع إلى استنزاف إقطاعه قدر المستطاع ليتمكن من تحصيل أكبر منفعةٍ ممكنةٍ قبيل تخليصه إياه لصالح غيره. لذلك لم يهتم المقطعون بعمارة إقطاعاتهم وصيانتها لضمان استدامة قابليتها للاستثمار[٢٨].

٢- عدم الاستقرار السياسي وكثرة الانقلابات على مستوى الدولة وما نتج عنها من قيام المنتصرين بالعرش السلطاني باسترداد الاقطاعات من خصومهم وإعادة توزيعها على حلفائهم وأنصارهم الجدد، أمرٌ كان يتكرر بعض الأحيان أكثر من مرة في السنة. وكل منهم كان يلزم الفلاح بدفع ما يترتّب عليه من التزامات مالية تجاه سيده الجديد قبل أوان تلك الالتزامات[٢٩]. الأمر الذي أرهق الفلاحين وأرهق الأرض وانعكس سلباً على الأوضاع الاقتصادية بشكلٍ عامٍ، ودفع الفلاح إما لهجرة أرضه الزراعية أو التوجّه إلى أنشطةٍ أخرى غير الزراعة.

٣- عمدت الإدارة المملوكية على تفرقة الإقطاعات الممنوحة وعدم منحها مجموعةً في مكانٍ واحدٍ، مما دفع صاحب الإقطاع إلى منحها لمن هو قادر على حمايتها ومتابعتها أكثر منه، الأمر الذي دفع الحامي الجديد بالنيابة إلى فرض ضرائب جديدةٍ على الفلاح لقاء حمايته له ولأرضه، مما زاد الأعباء المالية على الفلاح وزاد وضعه سوءاً[٣٠].

أما عن الصناعة والتجارة، فقد كانت بلاد الشام وما تزال موطناً للكثير من الغلال التي تشكل المادة الأولية لكثير من الصناعات التي اشتهرت بها في العصر المملوكي. ومثال ذلك الصناعات النسيجية كصناعة الأقمشة الحريرية، وصناعة زيت الزيتون، وصناعة الحلوى والدبس والصابون والأواني الزجاجية والخشبية وغيرها[٣١]. الأمر الذي شكّل مورداً اقتصادياً جيداً لأهلها من خلال التجارة بفائض إنتاجهم. ساعدهم على ذلك موقع دولة المماليك الاستراتيجي على الطرق التجارية العالمية الواصلة بين الشرق والغرب. لكن تجارتهم تلك لم تكن مزدهرةً على الدوام، وإنما كانت مرتبطة بالظروف السياسية العامة السائدة في بلاد الشام خصوصاً والدولة المملوكية عموماً، نتيجة الفتن الداخلية والحروب الخارجية مع المغول والصليبيين، وما أدى إليه ذلك في كثير من الأحيان إلى اضطراب حبل الأمن وتعطّل الحركة التجارية. هذا فيما يتعلق بالأنشطة الاقتصادية الرئيسة والمصاعب التي كانت تعاني منها والتي أدّت إلى تدهور الحالة الاقتصادية العامة لأهالي بلاد الشام. لكن كان هناك أسبابٌ أخرى زادت أوضاعهم سوءاً على سوء، نذكر منها:

موجات الغلاء المتكررة التي كانت تجتاح الدولة المملوكية وإقليم بلاد الشام خصوصاً والتي تعدّدت أسبابها، كالجفاف واحتباس المطر مما أضر بالمحاصيل كما حدث سنة ٦٩٤هـ/ ١٢٩٤م في عهد السلطان كتبغا (٦٩٣-٦٩٥هـ/ ١٢٩٤-١٢٩٦م) الذي اشتد الغلاء في عهده حتى تشاءم الناس من حكمه وتمنّوا زواله، لعله يكون سبباً في تغيير الوضع نحو الأفضل وانفراج الأزمة لما نتج عنها من انتشار الجوع واضطراب حبل الأمن والاستقرار[٣٢]. ومن الأسباب التي أدّت إلى تفاقم ظاهرة الغلاء كذلك الأمر تزييف

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس والعشرون– تشرين الاول ٢٠٢٣–ربيع الاول ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

النقد خصوصاً العملة الورقية التي أخذت بالانتشار في دمشق في عهد الناصر محمد، والذي كان السبب في الشك بمصداقيتها ورفض الكثير من التجار التعامل بها وقبولها في معاملاتهم التجارية. وما نتج عن ذلك من تعطيلٍ للحركة التجارية بعد أن اتجه التجار إلى إغلاق محلاتهم خوفاً من حيازة عملاتٍ مزيفةٍ. وتفاقم الأمر حتّى تدخّل السلطان وأصدر أوامره ببطلانها وجعل العملة النقدية موحدةً بين مصر والشام[٣٣]. كذلك كان من أسباب الغلاء موجات الجراد التي كانت تضرب بلاد الشام وما تؤدي إليه من هلاك المحاصيل والمزروعات. ومثال ذلك ما حصل سنة ٧٤٣هـ/ ١٣٤٢م حين ضرب الجراد بلاد الشام ومدنه الرئيسة حلب ودمشق والقدس وغزة، الأمر الذي ألحق ضرراً اقتصادياً بالغاً بأهالي تلك المناطق. ومن الأمور التي أثرت سلباً على الأحوال الاقتصادية في بلاد الشام عموماً ما كان يحصل في الأزمات الاقتصادية ومواسم الشدة من حمل غلال بلاد الشام رغماً عن أهلها وجوراً وتعسّفاً إلى عاصمة السلطنة القاهرة لإشباع حاجة أهلها منها دون النظر لحاجة أهالي بلاد الشام لتلك الغلال[٣٤]، في ظل تمسّك سلاطين المماليك وأمرائها بحياة الترف والبزخ من دون أدنى اعتبارٍ للظروف الاقتصادية الصعبة التي كانت تتوالى على السلطنة[٣٥]. وكذلك انتهاج نواب الشام نفس نهج سلاطينهم حيث اتجهوا لجمع الثروات واكتناز النفائس على حساب العامة من أهالي بلاد الشام، ومثال ذلك نائبها تنكز الذي مات على ثروة تقدر بمليونين ومائة ألف دينارٍ فضلاً عن المجوهرات[٣٦]. ويضاف على كل ما سبق، أفعال الغزاة الذين كانوا يقصدون بلاد الشام كغازان خان الذي أخذ وصادر من أموال أهالي بلاد الشام ما لا يحصى[٣٧]. تبع ذلك بالسماح لجنده بنهب المدينة لثلاث أيامٍ. وبعد ثلاثين يوماً من الإقامة بدمشق غادرها مصطحباً معه أرباب الصنائع والمهن والأطباء والفنانين لتجميل مدينته وعاصمته سمرقند[٣٨]. ولا أدلّ على الظروف الاقتصادية السيئة التي كانت تعاني منها الدولة المملوكية أنه حين غزا تيمورلنك بلاد الشام كانت خزائن الدولة خاويةً حتّى اضطر السلطان إلى مصادرة جزءٍ من أموال الأيتام والأوقاف لتمويل الأعمال العسكرية ضد الغزاة الجدد. وفي بلاد الشام خصوصاً يظهر الدليل على الظروف الاقتصادية السيئة اقتتال نائب حلب دمرداش ونائب حماة دقماق مع أحمد بن أويس نائب السلطنة على بغداد، والذي كان قد وصل حلب هرباً من تيمورلنك، ورفض نائب حلب وحماة استقباله لعجزهم عن تحمل تكاليف ونفقات إقامته مع جنده بجوارهم رغم الخطر المحدق بهم جميعاً في تلك المرحلة مع اقتراب جيوش تيمورلنك من بلاد الشام[٣٩].

هكذا يمكن ملاحظة أن بلاد الشام كانت تملك عناصر وعوامل الرفاه الاقتصادي من زراعةٍ وصناعةٍ وموقع مناسبٍ ومميزٍ على خطوط التجارة العالمية. إلّا أن هناك ظروفاً حالت دون تحقيق هذا الرفاه، أولها الاستقرار السياسي فضلاً عن طبيعة النظام الاقتصادي الاجتماعي الإقطاعي المملوكي الذي ساد البلاد والذي شكّل مع الحالة السياسية المضطربة العوامل الأساسية لتدهور الوضع الاقتصادي لبلاد الشام. وبالرغم من ندرة الإشارات لذلك في كتاب المنهل الصافي، إلّا أنّه يمكن الوصول لهذه النتيجة من خلال القراءة السياسية ودراسة الأحداث التي تناولها الكتاب.

الاستنتاجات:

- يتبين معنا من خلال هذا الفصل أن الأوضاع السياسية غير المستقرة في بلاد الشام الخاضعة حينها لسيطرة المماليك قد أرخت بظلالها على الوضع الاقتصادي سلباً، فضلاً عن طبيعة المماليك التي أثرت بشكل مباشر على الوضع الاجتماعي لأهالي بلاد الشام. لكن يلاحظ عدم تأثير ذلك سلباً على الحياة الثقافية التي كانت مزدهرةً نوعاً ما، وذلك كان له مبرراته، فقد كانت السلطنة المملوكية حينها أخر القواعد الإسلامية القوية نوعاً ما. والحاملة لراية الإسلام والمسلمين، خصوصاً بعد سقوط العراق وأفول نجم بغداد، فضلاً عن تعثر المسلمين في الأندلس أمام حركة الاسترداد الإسبانية. والجوانب

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس والعشرون– تشرين الاول ٢٠٢٣–ربيع الاول ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

التي تناولها هذا الفصل يمكن تعقبها في كتاب المنهل الصافي خصوصاً الجانب السياسي والجانب الثقافي. أما الأقل حظوة في ذلك فهو الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي، ربما يعود ذلك لطبيعة هذا المصدر الذي اختص بتراجم الأشخاص وحياتهم ولم يتطرق للجوانب الاجتماعية والاقتصادية إلا في معرض تناوله لتلك الشخصيات التي ترجمها وهي بطبيعة الحال قليلةٌ ونادرةٌ للغاية.

- المعلومات والحقائق التاريخية تعطي صورة واضحة عن الأوضاع السياسية في بلاد الشام من خلال القراءة الدقيقة لكتاب المنهل الصافي لأبن تغري بردي.
- ذكر أهم الأحداث السياسية التي عاصرها سلاطين المماليك خلال الفترة التي تناولها ابن تغري بردي.
- قدم توضيحاً لأهم الولايات والتقسيمات الإدارية في بلاد الشام وكيف كانت سياسة السلطة المملوكية تجاه هذه الولايات سواء دمشق ، حماه ، حلب ، طرابلس... وغيرها .
- لم يقتصر التوصيف على الحالة السياسية بل تعداها إلى تسليط الضوء على الجانب الاقتصادي الذي تأثر تأثراً كبيراً بالأحداث السياسية.
- من المعلومات المهمة التي وردت ايضاً طبيعة الصناعات التي اشتهرت فيها بلاد الشام في تلك الفترة مثل الصناعات النسيجية، صناعة الزيوت، المواد الغذائية، الأواني الفخارية والزجاجية وغيرها.
- قدم ابن تغري بردي معلومات عن الحياة الاجتماعية التي كانت تحياها بلاد الشام في تلك الفترة، من خلالها يمكن الوصول إلى التقسيمات الاجتماعية التي كان يتكون منها المجتمع المملوكي في هذه الفترة، والفئات الأشهر التي كان لها دور الصدارة في المجتمع من حيث المناصب والثروات وما إلى ذلك.
- قدم معلومات واسعة وتفصيلية وغنية عن الحياة الثقافية في بلاد الشام، والتي كانت فيما يبدوا مزدهرة ومتنوعة وتنبض بالحياة.

قائمة المراجع والمصادر

القرآن الكريم

١. أبن العراقي: أبو زرعة أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين ت ٨٢٦ هـ / ١٤٢٢ م، الذيل على العبر، تحقيق: صالح عباس، مؤسّسة الرسالة، بيروت، لبنان، ج٢، ١٩٨٩ م.
٢. أبن العماد : عبد الحي بن أحمد ابن العماد الحنبلي أبو الفلاح ت ١٠٨٩ هـ ، شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط ، دار ابن كثير ، دمشق ، سورية، ط١ ، ج٥ ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦م .
٣. ابن العماد الحنبلي: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، الناشر: دار ابن كثير، دمشق – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.
٤. أبن إياس : محمد بن أحمد الحنفي القاهري ١٤٤٧ ١٥٢٢ ، بدائع الزهور في وقائع الدهور ، تحقيق :محمد مصطفى ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ، مصر ، ج١ .
٥. ابن إياس، بدائع الزهور في وقائع الدهور.
٦. ابن تغرى: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، دار الكتب والوثائق القومية، مركز تحقيق التراث، القاهرة ٢٠٠٥.
٧. أبن تغري بردي: أبو المحاسن جمال الدين يوسف ت ٨٧٤هـ / ١٤٧٠ م، النجوم الزاهرة في أخبار ملوك مصر والقاهرة، المؤسّسة المصرية العامة للتأليف، القاهرة، مصر، ج ٧.

ISSN-2536-0027

٨. أبن تغري بردي، المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، ج١، ١٩٦٥ م.
٩. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، تقديم: أحمد زكى العروى رئيس قسم التصحيح بدار الكتب المصرية، الناشر: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب – مصر، د.ت.
١٠. ابن تغري بردي، مورد اللطافة فيمن ولي السلطنة والخلافة، المحقق: نبيل محمد عبد العزيز أحمد الناشر: دار الكتب المصرية – القاهرة، ج١.
١١. ابن حجر العسقلاني: شهاب الدين أحمد بن علي ت ٨٥٢ هـ ، الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة ، تحقيق : محمد سيد جاد الحق ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، ج٣ .
١٢. أبن خلدون : ولي الدين عبد الرحمن بن محمد بن خلدون ٧٣٢ هـ / ٨٠٨م ، المقدمة ، تحقيق : عبد الله محمد الدرويش ، دار يعرب ، دمشق ، سورية ، ط٣ ، ج٢ ، ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤ م .
١٣. أبن خلكان : شمس الدين أحمد ت ٦٨١هـ / ١٢٨٢م ، وفيات الأعيان وأنباء الزمان ، تحقيق : إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، لبنان ، ج١ .
١٤. ابن شاهين : خليل بن شاهين الظاهري ٨١٣ ٨٧٣ هـ ، زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك ، تحقيق : محمد جمال الشوربجي ، دار الكتب العلمية ، القاهرة ، مصر .
١٥. ابن طولون : شمس الدين محمد بن علي الصالحي ت ٩٥٣هـ ، الثغر البسام في ذكر من ولي قضاء الشام المعروف بقضاة دمشق ، تحقيق : صلاح المنجد ، مطبعة الترقي ، دمشق ، سورية ، ١٩٥٦م .
١٦. أبن قدامة: أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة ٥٤١٦٢٠ هـ، المغني، دار العالم للكتاب، الرياض، السعودية، ج١١.
١٧. أبن كثير: عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر ت ٧٧٤هـ / ١٣٧٢ م، البداية والنهاية، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م، ج١٤.
١٨. ابن كثير، (أبى الفداء الحافظ المتوفى سنة ٧٧٤ هـ)، البداية والنهاية، الجزء الرابع عشر، طبعة جديدة منقحة دار الفكر، بيروت.
١٩. أبن منظور : محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل ت ٧١١ هـ ، لسان العرب ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، ج٣ .
٢٠. أبو الفداء : إسماعيل بن محمود ت ٧٣٢هـ / ١٢٣١م ، المختصر في أخبار البشر ، دار البحار ، بيروت ، لبنان ، ج٤ ، ١٩٦٠ م .
٢١. جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف بن إبراهيم الشيباني القفطي (المتوفى: ٦٤٦ هـ): " إخبار العلماء بأخبار الحكماء"، المحقق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢٦ هـ ٢٠٠٥م.

---

(١) البهجي، إيناس حسنى، دولة المماليك البداية والنهاية، دار التعليم الجامعي، الخرطوم، ٢٠١٥م.
(٢) عاشور، العصر المماليكي، ص ٣٠٨؛ طرخان، إبراهيم علي، مصر في عصر دولة المماليك الجراكسة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٦٠م، ص ٢٢٤.
(٣) ابن تغري بردي، المنهل الصافي، ج١، مصدر سابق، ص ١٥٣، ٢٨٨؛ ج٢، ص ٢١٤؛ ج٣، ص ٢٩٦.
(٤) لابدوس، إيرا، مدن إسلامية في عهد المماليك، تر: علي ماضي، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٧م، ص ١٣٨-١٣٩.
(٥) ابن اياس، بدائع الزهور، ج٢، مصدر سابق، ص ٣٠١-٣٠٢؛ لابدوس، مدن إسلامية، مرجع سابق، ص ١٤٠

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس والعشرون– تشرين الاول ٢٠٢٣–ربيع الاول ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

(٦) ترتون، د.أ. س، أهل الذمة في الإسلام، تر: حسن حبش، دار المعارف، مصر، ١٩٦٧م، ص١٢٩.
(٧) ترتون، المرجع السابق، ص ٩٧-١٠١.
(٨) لابدوس، مدن إسلامية، مرجع سابق، ص ١٤١-١٤٢
(٩) العيني، محمد بن أحمد العينتابي الحنفي (ت، ٨٥٥هـ/ ١٤٥١م)، عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان، تح: عبد الرازق القرموط، الزهراء للإعلام العربي، ط١، ١٩٨٩م، ص ٥١٨.
(١٠) ابن تغري بردي، المنهل الصافي، ج٨، مرجع سابق، ص٢٣٠.
(١١) ابن تغري بردي، المنهل الصافي، ج٧، مصدر سابق، ص ١٦٤.
(١٢) ابن تغري بردي، المنهل الصافي، ج٨، مصدر سابق، ٢٧٠-٢٧٣.
(١٣) ابن تغري بردي، المنهل الصافي، ج ٢، مصدر سابق، ص ٨٩.
(١٤) سلام، محمد زغلول، الأدب في العصر المملوكي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٠م، ص ١٤٥.
(١٥) ابن تغري بردي، المنهل الصافي، ج١، مصدر سابق، ص ٣٥٨-٣٦٢.
(١٦) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٩، مصدر سابق، ص ٢٩٣؛ ابن تغري بردي، المنهل الصافي، ج٢، مصدر سابق، ص ٣٩٩.
(١٧) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج١٠، مصدر سابق، ص ١٨٢؛ ابن تغري بردي، المنهل الصافي، ج٩، مصدر سابق، ص ٢٦٨.
(١٨) ابن تغري بردي، المنهل الصافي، ج٧، مصدر سابق، ص ٣٨٥.
(١٩) ابن تغري بردي، المنهل الصافي، ج٢، مصدر سابق، ص ٤١٤.
(٢٠) سلام، الأدب في العصر المملوكي، مرجع سابق، ص ١٣٧.
(٢١) ابن تغري بردي، المنهل الصافي، ج١، مصدر سابق، ص ١٤٧-١٥٣.
(٢٢) سلام، الأدب في العصر المملوكي، المرجع السابق، ص ١٥٦.
(٢٣) المرجع نفسه، ص ١٦٢.
(٢٤) سلام، الأدب في العصر المملوكي، مرجع سابق، ص ١٦١.
(٢٥) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٧، مصدر سابق، ص ٣٧٧؛ ابن تغري بردي، المنهل الصافي، ج٨، مصدر سابق، ص ٣٢-٣٣.
(٢٦) ابن تغري بردي، المنهل الصافي، ج٢، مصدر سابق، ص ٢٧٢.
(٢٧) طرخان، إبراهيم علي، النظم الإقطاعية في الشرق الأوسط في العصور الوسطى، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٦٨م، ص ١٤٤.
(٢٨) ضومط، أنطوان خليل، الدولة المملوكية التاريخ السياسي والاقتصادي والعسكري، دار الحداثة، بيروت، ط١، ١٩٨٠م، ص ١٣٣-١٣٤.
(٢٩) ابن إياس، محمد بن أحمد (ت، ٩٢٨هـ/ ١٥٢٢م)، بدائع الزهور في وقائع الدهور، تح: محمد مصطفى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٤م، ص ج٣، ص ٣٣١.
(٣٠) بولياك، (أ.ن)، الإقطاعية في مصر وسوريا ولبنان، تر: عاطف كرم، منشورات وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة، مطبعة نصار، بيروت، ١٩٤٩م، ص ٧٧.
(٣١) ابن بطوطة، تحفة النظار، مصدر سابق، ص ٨١، ٨٧، ١٠٢، ١١٠.
(٣٢) الظاهري، خليل بن شاهين (ت، ٨٩٣هـ/ ١٤٨٨م)، زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك، تح: بولس راويس، المطبعة الجمهورية، ١٨٩١م، ص ٣٩؛ الحجي، حياة ناصر، أحوال العامة في حكم المماليك، الكويت، دار القلم، ط٢، ١٩٩٤م، ص ١٨٥-١٨٩.
(٣٣) ابن إياس، بدائع الزهور، ج٣، مصدر سابق، ص ١٠٥-١٠٦؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج١٦، مصدر سابق، ص ١١٥-١١٦.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس والعشرون– تشرين الاول ٢٠٢٣–ربيع الاول ١٤٤٥
ISSN–2536–0027

(٣٤) الحجي، أحوال العامة، مصدر سابق، ص ١٩٦، ٢٠٣.
(٣٥) ابن إياس، بدائع الزهور، ج٣، مصدر سابق، ص ٢٩٣.
(٣٦) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج١٠، مصدر سابق، ص ٦-٨؛ ابن تغري بردي، المنهل الصافي، ج٤، مصدر سابق، ص ١٦٠.
(٣٧) ابن تغري بردي، المنهل الصافي، ج٨، مصدر سابق، ص ٣٥٨.
(٣٨) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج١٢، مصدر سابق، ص ٢٩٣-٢٩٤.
(٣٩) ابن تغري بردي، المصدر السابق، ج١٢، ص ٢١٥، ٢١٨؛ ابن تغري بردي، المنهل الصافي، ج٥، مصدر سابق، ٣١٨-٣١٩.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية
CAMBRIDGE SCINTIFIC JOURNAL